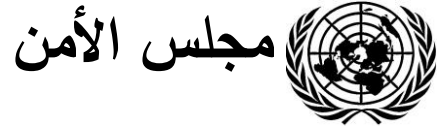


Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يُشْرِفني أن أرفق طيه رسالةً صادرة عن وزير خارجية دولة إريتريا، عثمان صالح (انظر المرفق).
وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صوفيا تسفاماريام
السفيرة والممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 27 أيار/مايو 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

في يوم الأحد، 23 أيار/مايو، من الأسبوع الماضي - عشية الذكرى السنوية الثلاثين لاستقلال إريتريا - أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة بياناً صحفياً أعلنت فيه عن جملة من الأمور من بينها "سياسة تقييد إصدار التأشيرات" تتعلق بإصدار التأشيرات لأي من مسؤولي حكومة إريتريا الحاليين أو السابقين، أو أفراد قوات الأمن، أو الأفراد الآخرين المسؤولين عن تقويض تسوية الأزمة في منطقة تيغراي بإثيوبيا، أو الضالعين في تقويضها.

فإعلان وزارة الخارجية، الذي يشير إلى إجراءات "عقابية" إضافية ستتخذ في الوقت اللازم، ليس إلا آخر عمل ضمن سلسلة من أعمال التهريب الانفرادية والتدخل (البيان الصحفي الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة في 15 أيار/مايو 2021؛ وقرار مجلس شيوخ الولايات المتحدة 97 الصادر في 19 أيار/مايو 2021) في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في انتهاك للقانون الدولي.

فلنضع الأمور في نصابها الصحيح.

الحالة الراهنة في منطقة تيغراي بإثيوبيا هي نتيجة مباشرة ومتراكمة للتدابير المضللة التي اتخذتها إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة على الحكم في العقدين الماضيين بهدف دعم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وتشجيعها على الانتهاك السافر للقانون الدولي دون أن تتال جزاءها والتمادي في أعمال تثير زعزعة الاستقرار الإقليمي باستمرار.

وقد قامت الولايات المتحدة بتعبئة نفوذها الدبلوماسي دعماً لنظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لما رفضت الجبهة الحكم النهائي والملزم الصادر عن لجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية بضمانة من مجلس الأمن في 13 نيسان/أبريل 2002. ولم يكتف نظام الجبهة باحتلاله الأراضي الإريترية ذات السيادة، بل تمادى في أعمال الحرب بشن هجمات عسكرية استنزافية على إريتريا بصورة متقطعة في الفترة التي تلت ذلك.

ولم يتوقف الأمر عند التسامح مع هذه الأعمال بدعم دبلوماسي شامل من الولايات المتحدة، بل إن مجلس الأمن فرض جزاءات على إريتريا، من بينها حظر توريد الأسلحة، بذرائع زائفة ومنافية للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، لم تدخر الولايات المتحدة أي جهد لتطبيق استثناء من نظام عقوباتها هي للسماح بعملية شراء لأسلحة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من كوريا الشمالية. وما كان هو أن شحنة أسلحة ثقيلة كانت متجهة إلى إثيوبيا، وضُبطت في أعالي البحار في عام 2009، أُفرج عنها وسمح لها بالوصول إلى وجهتها المقصودة.

فعندما وقّعت إريتريا وإثيوبيا على الإعلان المشترك للسلام والصداقة في 9 تموز/يوليه 2018، واصلت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي عرقلة أركان رئيسية من اتفاق السلام القائم على الاحترام الكامل لسيادة البلدين وسلامتهما الإقليمية. وأعاقَت الجبهة على نحو خطير الانسحاب المنشود للقوات الإثيوبية من بادمي وغيرها من الأراضي الإريترية المحتلة ذات السيادة عملاً بالمادة 4 من اتفاق السلام.

ورغم أن الجبهة أزيحت من السلطة في أوائل عام 2018، فقد استمرت في تعزيز استعداداتها العسكرية انطلاقاً من الجيب المتواجدة فيه بمنطقة تيغراي؛ وتدريب حوالي 250 000 فرد من الميليشيات

والقوات الخاصة. وأخيراً، شنت هجوماً واسع النطاق ومتهوراً على جميع وحدات القيادة الشمالية لإثيوبيا ليلة 3 تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وكان الهدف من هذا الهجوم العسكري الخطير الذي لم يسبق له مثيل هو تحييد القيادة الشمالية والاستيلاء على جميع أسلحتها (كان بحوزتها أكثر من 80 في المائة من مجموع ترسانة البلد) والإطاحة بالحكومة الاتحادية لإثيوبيا. وكان احتلال الأراضي الإريترية ذات السيادة امتداداً لهذا المخطط المتهور. بل إن الجبهة هاجمت إريتريا بقذائف بعيدة المدى في الأيام الأولى من الحرب التي شنتها. فكل هذه الحقائق التي يتعذر طمسها معروفة تماماً ومتاحة للعموم.

وبالنظر إلى هذه الحقائق، فإن إلقاء اللوم على إريتريا في الأحداث المثيرة للجزع التي شهدتها منطقة تيغراي بإثيوبيا لا أساس له من الصحة وغير عادل وغير مشروع. وفي هذه الأوقات الحاسمة، توجب إدارة الولايات المتحدة استمرار النزاع وزعزعة الاستقرار بتدخلات وأعمال ترويع لا مبرر لها في انتهاك للقانون الدولي وسيادة بلدان المنطقة. والهدف الواضح من هذه الأعمال هو إنعاش ما تبقى من نظام الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. ويبدو أن حملة التضليل الواسعة النطاق التي تم تحريكها، ويستمر نشرها عبر المنافذ الإعلامية الرئيسية والمنقادة، تهدف إلى التستر على هذه المخططات غير المشروعة وتسويقها.

وفي ضوء هذه الظروف، تحت حكومة إريتريا مجلس الأمن على اتخاذ التدابير الملزمة لرفع هذا الظلم.

(توقيع) عثمان صالح